

تأويل المشكل النحوي في القرآن الكريم، قراءة علماء التراث في حل الإشكالات النحوية

بلقاسم عيسى
جامعة وادي سوف

ملخص:

يحاول البحث التطرق للإشكالات النحوية التي أولى علماء التراث للمشكل النحوي كل الاهتمام، بغية فهم كنه المعنى المقصود من الآية المستشكلة لدى القارئ، انطلاقاً من اللفظ للوصول إلى المعنى المراد، فتأويل الآية وحل إشكالاتها

وانطلاقاً مما سبق نطرح التساؤلات الآتية:

- أ- هل استطاع علماء التراث حل المشكل النحوي في القرآن الكريم؟
- ب- ما هي الآلية المقدمة لديهم في إجلاء معنى الآية، انطلاقاً من تأويل المشكل النحوي؟
- أ- ما هي النتائج التي توصلوا إليها وهم يتناولون هذا العلم الدقيق.

المحاور:

1- التقديم والتأخير

2- الحذف

الأهداف:

- الوصول إلى معرفة المشكل في القرآن الكريم، وكيفية دفعه، والآلية المستخدمة لدى المفسرين والمؤولين لفهم أسرار القرآن العجيبة، انطلاقاً من الدراسات اللغوية النحوية الدلالية
- إبراز قيمة هذا العلم في فهم القرآن الكريم
- دفع الطلاب إلى التعمق في هذه القضايا اللغوية خاصة، وأنها تتعلق بكتاب الله - جل وعلا

1- التقديم والتأخير:

التقديم والتأخير ينظر إليه في الترتيب الوضعي للمفردات اللغوية، يقول الهاشمي: «ولما كانت الألفاظ قوالب المعاني، يجب أن يكون ترتيبها الوضعي حسب ترتيبها الطبيعي، ومن البين أن رتبة المسند إليه التقديم، لأنه المحكوم عليه، ورتبة المسند التأخير، إذ هو المحكوم به، وما عداها متعلقات وتوابع تالية لهما، في الرتبة»⁽¹⁾.

فالتقديم والتأخير بهذا الترتيب الوضعي له دلالاته في توضيح وإبانة المعنى المراد، وقد ذهب العلماء إلى أن «للتقديم والتأخير أسراراً دقيقة بلاغية وجمالية، يحتاج لفهمها وتبيينها إلى فضل تأمل وإمعان نظر وفكر دائب، وقلب يقظ، وفؤاد صابر، ومعرفة تامة بأسرار اللغة، وأساليب أدائها، وامتلاك محكم لخاصيتها، وفهمها وتبيينها»⁽²⁾.

ولهذا فإن هذه الظاهرة البلاغية لها الوقع الجميل، والأثر البالغ في الكلام، ومن هنا كان الاهتمام منصبا عليها، وفي هذا السياق، يقول عبد الفتاح لاشين: «إن التقديم والتأخير لغرض بلاغي، يكسب الكلام جمالا وتأثيراً، لأنه سبيل إلى نقل المعاني في ألفاظها إلى المخاطبين كما هي مرتبة في ذهن المتكلم حسب أهميتها عنده، فيكون الأسلوب صورة صادقة لإحساسه ومشاعره»⁽³⁾. وعليه فإن علماءنا يرون أن للتقديم والتأخير نوعين:

- أ. تقديم اللفظ على عامله، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾⁽⁵⁾.
- ب. تقديم الألفاظ على بعضها في غير العامل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿...وَمَا أَهْلٌ بِهِ لَعْنٍ اللَّهُ...﴾⁽⁶⁾.

فتقديم الألفاظ بعضها على بعض له أسباب متعددة، يقتضيها المقام و سياق القول، يجمعهم قولهم: «إنَّ التقديم إنما يكون للعناية و الاهتمام، فما كانت عنايتك به أكبر قدمته في الكلام، والعناية باللفظة لا تكون من حيث إنها لفظة معينة، بل قد تكون العناية بحسب مقتضى الحال، لذا كان عليك أن تقدم كلمة في موضع ثم تؤخرها في موضع آخر؛ لأن مقتضى الحال يقتضي ذلك»⁽⁷⁾.

والقرآن العظيم دقيق في وضع الألفاظ، فقد يقدم لفظة مرة ويؤخرها مرة أخرى حسب المقام، نجده يقدم: السمع عن البصر، ومرة يقدم البصر عن السمع، ومرة يقدم النفع على الضر، ومرة يقدم الضر على النفع، كما قال علمائنا، كل ذلك حسب السياق، وما يقتضيه القول.

والتقديم والتأخير المتعلق بالإشكالات النحوية، ينقل لنا علماء التراث أن السلف رضوان الله عليهم «قد تعرضوا لشيء من ذلك في بعض آيات أشكل معناها بحسب الظاهر، فلما عرف أنها من باب التقديم والتأخير اتضح مدلولها»⁽⁸⁾.

فمعرفة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، وإدراكه يجلي عن الفهم الغموض، ويدفع عن الآبة الإشكال، ويُفهم مدلول الآية.

أخرج الطبري (ت: 310هـ) عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿...فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهُ جَهْرَةً...﴾⁽⁹⁾، قال: «إنهم إذا رأوا الله فقد رأوه، وإنما قالوا: جهرة أرنا الله، قال هو مقدم ومؤخر: يعني أن سؤالهم كان جهرة»⁽¹⁰⁾، وكان من المسلم به أن تعرض اللغويون لذلك، وهم يعالجون القضايا النحوية «وقد دار حديثهم فيه على تشعبه حول ما يجب فيه و ما يجوز، وكذلك القبيح الذي قد يورث الكلام تعقيدا، ومنطقهم في ذلك مقولتنا الرتبة ومراعاة الأصل في الكلام»⁽¹¹⁾، وإذا أمعنا في تقديم اللفظ على عامله، ففي هذا الباب نجد: «تقديم المفعول به على فعله، وتقديم الحال على فعله، وتقديم الظرف والجار والمجرور على فعلهما، وتقديم الخبر على المبتدأ ونحو ذلك، وهذا التقديم في الغالب يفيد الاختصاص فقولك (أنجذت خالدا) يفيد أنك أنجذت خالدا، ولا يفيد أنك خصصت خالدا بالنجاة، بل يجوز أنك أنجذت غيره، أو لم تنجد غيره، أو لم تنجد أحدا معه، فإذا قلت: خالدا أنجذت، أفاد ذلك أنك خصصت خالدا بالنجدة، وأنت لم تنجد أحدا»⁽¹²⁾.

ولهذا فالتقديم والتأخير عند علمائنا له دلالة ومعنى، فقولنا: خالدا أنجذت، قدم المفعول به على عامله الفعل والفاعل، فأفاد التخصيص لخالده دون غيره.

ومثل هذا التقديم في القرآن الكريم كثير - كما قال العلماء - والتفصيل فيه مطلوب، ففي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽¹³⁾، فتقديم المعمول "إياك" على العامل "نعبد" وعلى "نستعين" لفائدة الاختصاص والمعنى أننا نخصك بالعبادة وحدك، ونخصك بطلب المعونة أيضا⁽¹⁴⁾. فتقدم المعمول على العامل زيادة في إيضاح المعنى وإجلاء الغموض.

أما شيخون فيقول: «التقديم في الآية للاختصاص، ولمكان نظم الكلام، وفي هذا مراعاة لجانب اللفظ والمعنى معا، فالاختصاص أمر معنوي ومراعاة النظم أمر لفظي، وبالتقديم تحصل ملاحظة الأمرين جميعا»⁽¹⁵⁾.

فالتقديم يجمع بين الأمر المعنوي والأمر اللفظي معا، فتقديم المفعول به "إياك" على فعل العبادة، و على فعل الاستعانة دون فعل الهداية، فلم يقل الله جل و علا "إياك أهد" كما قال في الأولين، وسبب ذلك أن العبادة والاستعانة مختصتان بالله تعالى، فلا يعبد غيره، ولا يستعان به وهذا نظير قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾⁽¹⁶⁾، وقوله ﴿...وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾⁽¹⁷⁾. فتقدم المفعول به على فعل العبادة في الموضوعين، وذلك لأن العبادة مختصة بالله تعالى وكذلك الاستعانة⁽¹⁸⁾. فلما قال الله جل و علا "إياك نعبد" قدم الضمير المتصل الواقع مفعولا به مقدم، بمعنى أننا نعبدك وحدك دون سواك، ولو قدم الفعل المضارع لاختلف

المعنى، فقد يستطيع المرء أن يعبد مع الله شيئاً آخر. ولم يقل الله سبحانه "نعبدك": «لأن هذا أكد، فتقديم المفعول يفيد الاختصاص، ففيه زيادة تأكيد، كأنه قال: نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب الإعانة، فقدم اهتماماً، ولئلا يتقدم ذكر العبادة على المعبود»(19).

ولهذا فعلماء التراث يرون أن التقديم والتأخير في القرآن الكريم لا يذكر إلا لغرض معين «ولا وجه لتقديم شيء من كتاب الله عن موضعه، أو تأخيره عن مكانة إلا بحجة واضحة»(20) والتقديم والتأخير «هو من سنن العرب في الكلام، ووروده في القرآن الكريم»(21)، يعدّ من أسباب استشكال الآيات عند بعض المفسرين للقرآن الكريم(22).

أما النوع الثاني فهو:

ثانياً: تقديم اللفظ وتأخيره على غير العامل:

يرى علماء التراث أن تقديم الألفاظ بعضها على بعض يقتضيه سياق القول، و مقتضى المقام، و في القرآن الكريم، مثل هذا النوع كثير، ومتعدد، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾(23)، فخلق الجن قبل خلق الإنس بدليل قوله -جل و علا- ﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ﴾(24)، «فذكر الله تعالى الجن أول، ثم ذكر الإنس بعدهم»(25) فالقرآن العظيم لما يقدم الألفاظ -أو يؤخرها- حسبما يقتضيه المقام، فقد يكون سياق الكلام متدرجاً حسب القدم الأولية في الوجود، فيرتب ذكر الكلمات على هذا الأساس فيبدأ القرآن ذكر الأقدم، ثم الذي يليه و هكذا(26)، ونحو قوله تعالى: ﴿... لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ...﴾(27). و«السننة ما يتقدم النوم من الفتور الذي يسمى النعاس»(28).

فالسننة هي النعاس الذي يسبق النوم، فبدأ القرآن الكريم بذكر السننة ثم النوم، ومن ذلك أيضاً في القرآن العظيم «تقديم "عاد" على "ثمود»(29)، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾(30)، فقدم القرآن الكريم الليل لأنه أسبق من النهار وذلك لأنه قبل خلق الأجرام كانت الظلمة، وقدم الشمس على القمر لأنها قبله في الوجود(31) قال تعالى: ﴿يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ﴾(32)، وهذا النوع من تقديم اللفظ وتأخيره على غير العامل، كثير في القرآن الكريم.

ج. ما يتعلق بالتقديم والتأخير في القرآن الكريم:

يعدّ التقديم والتأخير من الموضوعات التي برز فيها علماء التراث، وحديثهم عن تقديم لفظة دون أخرى في القرآن الكريم، ويتمثل جهدهم في بيان المغزى من التقديم، وأنه سبب في استشكال بعض الآيات عند المفسرين فقد بين علماء تلك الطرق والأساليب من خلال الآيات المتشابهة و ألفاظها وحل تلك الإشكالات، منه في قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ، فَكُ رَقَبَةً، أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ، أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ، ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾(33).

قدم القرآن الكريم في هذه الآية الكريم: «فضيلة العتق والإطعام على الإيمان، في حين أن الإيمان مقدم عليها»(34). والأولى أن يتقدم الإيمان عن العتق والإطعام لأنه هو الأصل، ولهذا فقد فسّر الزمخشري (ت538هـ) الآية بقوله: «جاء بتم لتراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة عن العتق والصدقة لا في الوقت؛ لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح إلا به»(35).

فالترتيب هنا ليس في الوقت لأنّ الإيمان هو الأساس، قال ابن الأنباري (ت577هـ): «و إنما قال: "ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا" وإن كان الإيمان في الرتبة مقدماً على العمل، لأنّ ثم إذا عطفت جملة على جملة لا تفيد الترتيب، وقيل: أراد به الدوام على الإيمان والله أعلم»(36).

وإذا كان ابن الأنباري يرى أن "ثم" لا تفيد الترتيب، فإن الرازي (ت 606هـ): يرى أن التراخي في الذكر لا في الوجود فيقول: «أي كان مقتحم العقبة من الذين آمنوا، فإن لم يكن منهم لم ينتفع بشيء من هذه الطاعات ولا مقتحما للعقبة» (37)، والإيمان شرط الانتفاع بهذه الطاعات وجب كونه مقدما عليها، يلقي الرازي هذا السؤال: «ما السبب في أن الله أخر الإيمان على الطاعات؟» (38)، ويجيب: «إن هذا التراخي في الذكر لا في الوجود-سبق الإشارة إليه-» (39) ثم كان في عاقبة أمره من الذين آمنوا، وهو أن يموت على الإيمان، لأن الموافاة على الإيمان شرط الانتفاع بالطاعات، أو أن من أتى بهذه القرب تقربا إلى الله تعالى قبل إيمانه لمحمد -صلى الله عليه وسلم- ثم آمن بعد ذلك به فعند بعضهم أنه يثاب على تلك الطاعات التي تقرب بها إلى الله (40). ثم أن خرق الترتيب في هذه الآية الكريمة «يعود إلى أهمية الوصية وأنها حق، ويعرفنا أن العمل بعد الإيمان هو الأهم» (41).

فقبول الأعمال الصالحة والطاعات لا بد أن تكون مقرونة بالإيمان وترجمته إلى واقع ملموس، يصدقه حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- ما روته عائشة -رضي الله عنها- حيث قالت: «يا رسول الله إن ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم، ويطعم الطعام، ويفك العاني، ويعتق الرقاب، ويحمل على إبله لله، فهل ينفعه ذلك شيئا؟ قال: لا، إنه لم يقل يوما: رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين» (42).

أما الكلبي (ت 741هـ) فإنه يفسر الآية باختصار قائلا: «ثم هنا للتراخي في الرتبة لا في الزمان، وفيها إشارة إلى أن الإيمان أعلى من العتق والإطعام، ولا يصح أن يكون للترتيب في الزمان، لأنه لا يلزم أن يكون الإيمان بعد العتق والإطعام، ولا يقبل عملا إلا من مؤمن» (43).

ومضمون الآية التي ورد فيها الحرف "ثم" أن الإنسان يعمل الأعمال وهو مؤمن، و«هنا تقديم الدال على المدلول لأهميته، لأن الإيمان بدون طاعة أمنية لا دليل على وجوها، وإنما أراد الله أن يبين أهمية هذه الأعمال فلذلك قدمت، والله أعلم» (44).

2. الحذف:

أ. لغة: لقد نال الحذف اهتماما كبيرا من لدن علماء البلاغة، لأنه ركيزة أساسية في هذا العلم، وأول خصائص العربية هي "الإيجاز"، والحذف في الآيات المشككة في القرآن الكريم له الأثر البالغ في بيان دقة نظمه وإعجازه، عرّفه ابن منظور (ت 711هـ) قائلا: «حذف الشيء يحذفه حذفاً، قطعه من طرفه، والحجاء يحذف الشعر، من ذلك، والحذافة ما حذف من الشيء فطرح» (45).

وجاء في الصحاح قوله: «حذفت الشيء: إسقاطه، يقال: حذفت من شعري، ومن ذنب الدابة، أي: أخذت، وحذفت رأسه بالسيف، إذا ضربته فقطعت منه قطعة» (46).

وقد أفاض عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن الحذف مظهرا أسرار العجيبة، وقد أسهب في بسط القول عن حذف المبتدأ وحذف الخبر، والفاعل والمفعول، وكان عبد القاهر من العلماء الذين ذللو الطريق في هذا المجال لمن بعده، إذ يقول عن الحذف: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجد أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين» (47)، فحسن العبارة في التراكيب والأساليب يعود إلى «ما يعتمد إليه المتكلم من حذف ما لا يغمض به المعنى، ولا يلتوي وراءه القصد، وإنما هو تصرف تصفي به العبارة، ويشدد به أسرها و يقوي حبكها ويتكاثر إيجازها ويمتلئ منهاها...» (48).

ومن ميزات اللغة أن تسقط من الألفاظ ما يدل عليه غيره، كما يقول علماءنا «و ما يرشد إليه سياق الكلام أو دلالة الحال، وأصل بلاغتها في هذه الوجازة التي تعتمد على ذكاء القارئ، أو السامع، وتحول على إثارة

حسه، وبعث خياله، وتنشيط نفسه، حتى يفهم بالقرينة ويدرك باللمحة، ويفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير»(49).

والحذف في القرآن الكريم يعد الأغرر، فالآيات المتشابهة في القرآن الكريم، واستشكال بعض الآيات على المفسرين سببه الحذف لاسيما في القصص القرآني، وهذا الذي عنى به محمد أبو موسى إلى فطانة القارئ في فهم معاني الألفاظ التي طواها التعبير القرآني.

ب. أما اصطلاحاً: فقد عرّفه ابن جني (ت 392هـ) بقوله: «هو حذف يحتوي جزءاً أو أكثر من الكلمة، أو حذف كلمة أو أكثر من تركيب لغوي، اعتماداً على القرائن المصاحبة، عقلية أو حالية أو لفظية»(50). وقد درس علماء البلاغة حذف جزء الجملة في باب المسند إليه، والمسند، ومتعلقات الفعل، كما تحدثوا عن حذف الجملة، والجمل في باب الإيجاز بالحذف(51).

والحذف سواء في القرآن الكريم أم في اللغة العربية، البحث عنه غير محصور شريطة عدم الإخلال بالمعنى المراد.

ج. شروط الحذف:

من شروط الحذف التي اتفق عليها علماء البلاغة هي:

1. وجود الليل على المحذوف، يقول سليمان حمودة: «لابد من وجود قرينة تدل على العنصر المحذوف»(52)، أما الشرط الثاني فهو:

2. «إثارة الحذف على الذكر: فمقتضى يدعوك على إثارة الحذف على الذكر، فإذا لم تكن هناك قرينة تدل على المحذوف، كانت العبارة لغوا لا تؤدي معنى، كما أنه لابد أن يكون هناك داع لهذا الحذف، أو مرجح له»(53).

3. ومنها أن تكون في المذكور دلالة على المحذوف، إما لفظية، أو من سياقه، وإن لم تتمكن من معرفته فيصير اللفظ مخلاً بالفهم، ولغلاً يصير الكلام لغزاً فيهيج في الفصاحة، إذ لا بد أن يكون فيما أبقى دليل على ما ألقى، وتلك الدلالة مقالية أو حالية، فالمقالية قد تحصل من إعراب اللفظ، وذلك كما إذا كان منصوباً، فيعلم أنه لابد له من ناصب، وإذا لم يكن ظاهراً لابد من أن يكون مقدراً، نحو: أهلاً وسهلاً ومرحباً، أي: وجدت أهلاً وسلكت سهلاً صادفت رحباً، وأما الحالية: قد تحصل من النظر إلى المعنى، فإنه لا يتم إلا بمحذوف، كما في المثل: فلان يحل ويربط، أي: يحل الأمور ويربطها: أي ذو تصرف وحكمة(54).

د. أقسام الحذف:

إن المتأمل في القرآن الكريم، والمتتبع للآيات المشككة في كلام الله تعالى، يلحظ أن الحذف ذكر كثيراً، وجل الحديث يدور حول ثلاثة محاور رئيسية:

الأول: حذف الحروف، وهو ما يطلق عليه حذف جزء الكلمة.

الثاني: حذف الكلمة، وهو ما يطلق عليه حذف جزء الجملة.

الثالث: حذف الجملة»(55).

حيث نركز في رسالتنا المتواضعة على الحذف في الحروف، والحذف في الكلمات.

أولاً: الحذف في الحروف:

والبدء بالآيات القرآنية الكريمة التي حذف فيها حرف الجر، وأولها: الباء في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾(56)، حذف حرف الجر في وقوله: "وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ"، بينما أثبت الحرف في آية سورة فاطر، يقول تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾(57)، يرى الخطيب الإسكافي «أنّ سياق آية آل عمران بني

على الاختصار والتخفيف، فقد حذف الفاعل في (كذب)، كما ورد الشرط ماضيا، مع أن أصله المستقبل، فتم حذف الجار تخفيفا لمناسبة ما تقدم، أما آية فاطر فسياقها يقتضي البسط، فقد ورد فعلا مضارعا في الشرط، وكذا إظهار الفاعل، فناسبه البسط، وذكر الجار في الألفاظ الثلاثة»⁽⁵⁸⁾، ولفظة "الزبر والكتاب" في سورة آل عمران وقعا في كلام بني في الأصل على الاختصار، والاكتفاء فيه بالقليل مع وضوح المعنى، فكان أول ذلك قوله: "إن كذبونك"، والتقدير هنا: وإن "يكذبوك" فوضع الماضي الذي هو أخف موضع المستقبل الذي هو أثقل بدلالة (إن) التي تكون للشرط، وحصول الخفة في اللفظ، ثم إن الفعل هو في جواب الشرط بني للمفعول ولم يسم فاعله، فكان الاختيار أن يجعل آخر الكلام كأوله بالاكتفاء بما قلّ عما كثر منه مع وضوح المعنى⁽⁵⁹⁾، وإن الذي يتمعن في الآية التي في سورة الملائكة فاطر «صدرت بما يخالف ذلك في الموضوعين، لأنّ الشرط جاء فيها على الأصل بلفظ المستقبل وهو (و إن يكذبونك)، وجاء الجزء أيضا مبنيًا للفاعل، ولم يحذف منه ما حذف من الأول، فلما قصد توفية اللفظ حقه اتبع آخر الكلام أوله في توفية كل معمول فيه عامله، وهي حروف الجر التي استوفتها المحجورات»⁽⁶⁰⁾.

وعلماء التراث اهتموا كثيرا بسبب نزول الآيات، لأن سبب النزول مرتبط بآيات الله ففي هذا السياق "للمطعني" لمسة بيانية جيدة، وتوجيه ملفت إذ يقول معقبا على الآية الكريمة: « إن آية فاطر مكية، فهي متقدمة على آية آل عمران المدنية في النزول، وأوضح أن الاستجابة إلى الدعوة و الإسراع إلى الإيمان يختلف فيما بين أهل مكة وأهل المدينة، فأهل مكة أهل عناد وتحذ وأهل المدينة أهل إسلام وطاعة، فعلى هذا فالمقام مع أهل مكة يقتضي التأكيد في المعاني لتقريرها ورسوخها ليتناسب مع حالة الإنكار التي كانوا عليها، فأشعر تكرار حرف الجر بتكرار المتعلق، وخلا التعبير المدني المتمثل في آية آل عمران من هذا التكرار لعدم الحاجة إليه»⁽⁶¹⁾.

ثانيا: الحذف في الكلمات:

يرى علماء التراث أن هذا القسم هو الأغزر والأغنى في مسائل الحذف للمتشابه اللفظي في القرآن الكريم، لأنّ مواقع الكلمة من اسم أو ضمير كثيرة، مقارنة بالحرف، لأن أركان الجملة الأساس: كالمبتدأ أو الخبر ... كثيرة ومتعددة في القرآن الكريم، ونبدأ أولا ب:

1. حذف الكلمات المفردة:

في وقوله تعالى: ﴿...وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا...﴾⁽⁶²⁾، «فقد ذكر لفظ (رغدا) في هذه الآية، وحذف من آية الأعراف: ﴿...فَكَلَّا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا...﴾⁽⁶³⁾»⁽⁶⁴⁾، يعلق الإسكافي على الآية الكريمة، ذكرا سر الزيادة فيها فيقول: «لأنّ أول الآية في البقرة أسند فيه الفعل للكريم الأكرم سبحانه فقال: "وَقُلْنَا يَا آدَمُ..."، فناسب ذلك الزيادة الدالة على عظم كرمه، وجليل فضله، فجيء بكلمة (رغدا)، لزيادة التوسعة والإكرام، أما آية الأعراف فحلت من ذلك»⁽⁶⁵⁾ وإسناد الفعل لله تعالى فهو شرف وعظمة، وكرم منه سبحانه ولهذا جاءت (كلمة رغدا) لزيادة البركة والكرم، ولما «أسند الفعل إلى نفسه تعالى كان اللفظ الأشرف للأكرم، فذكر معه الإنعام الأجسم، وهو أن يأكلوا رغدا، ولما لم يسند الفعل في سورة الأعراف إلى نفسه لم يكن مثل الفعل الذي في سورة البقرة، فلم يذكر معه ما ذكر فيها من الإكرام الأوفر، وإذا تقدم اسم المنعم، الكريم اقتضى ذكر نعمته الكريمة»⁽⁶⁶⁾. ومن أقسام الحذف «الاختزال»، المأخوذ من: خزله و قطع و بسطه، ثم نقل في الاصطلاح إلى حذف الكلمة أو أكثر، وهي إما اسم أو فعل أو حرف»⁽⁶⁷⁾.

هـ. ما يتعلق بالحذف في القرآن الكريم:

إنّ وجود الحذف في القرآن الكريم من أجل ملائمة اللفظ للمعنى، وخدمة لهذا المعنى في قالب جميل، فالقرآن العظيم هو الكتاب الخالد إلى يوم الدين تبقى آياته معجزة، وكل حرف أو كلمة حذفت أو زيدت إلا لغرض معين وهدف أسمى، وفي هذا المبحث نحاول أن نرى جهود علمائنا في دراسة الحذف مع بعض أنواعه، بالحديث عن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه، أو بحذف المفعول به، أو المبتدأ أو حذف الخبر ... وعلاقته بالإشكالات النحوية في القرآن الكريم، وأقوال علماء التراث في تأويل آيات الله تعالى، والبدء مع:

1. حذف المضاف وإقامة المضاف إليه:

في قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ...﴾⁽⁶⁸⁾، جاء في تفسير ابن قتيبة (ت 276هـ) للآية الكريمة بقوله: «أي سل أهلها»⁽⁶⁹⁾، فهنا حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه وجعل الفعل له، بينما عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) يصبغ الآية صبغة نحوية، فيقول: «والأصل: وأسأل أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل، وعلى الحقيقة هو الجر، والنصب فيها مجاز»⁽⁷⁰⁾. أما الزمخشري (ت 538هـ) فقد فسّر الآية بقوله: «هي: مصر، أي: أرسل إلى أهلها فسلهم عن كُنه القصة»⁽⁷¹⁾.
و هو نفس الرأي الذي ذهب إليه القزويني (ت 739هـ) بقوله: «و أسأل القرية، أي: أهل القرية، فإعراب القرية في الأصل هو الجر، فحذف المضاف، وأعطى إليه إعرابه...»⁽⁷²⁾.
فعلماؤنا حلوا الإشكال اللفظي هنا، والمقصود بالآية الكريمة هو أهل القرية، وليس القرية كمكان، و فضاء، وهذا الذي سماه علماء البلاغة بالمجاز المرسل.

2. حذف الخبر:

في قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾⁽⁷³⁾، ففي تفسير الآية الكريمة قال الزجاج (ت 311هـ): «إنّ في الكلام إضمارا»⁽⁷⁴⁾ أي: وحرام على قرية حكمنا استئصالها، أو بالحثم على قلوب أهلها أن يتقبل منهم عمل؛ لأنهم لا يرجعون، أي: لا يتوبون»⁽⁷⁵⁾.
فالخبر هنا محذوف، والتقدير: ختمنا على قلوب أهلها - كما قال علمائنا - والآية: «مشكلة، ومن أحسن ما قيل فيها و أجله ما رواه ابن عيينة وابن علية وهشيم، وابن إدريس ومحمد بن فضيل، وسليم بن حبان، ومعلّى عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس في معنى الآية قال: واجب أنهم لا يرجعون، أي لا يتوبون»⁽⁷⁶⁾، فالنحاس (ت: 338هـ) هنا فسّر: لا يرجعون، بمعنى لا يتوبون، والرجوع بالإثبات بمعنى التوبة إلى الله - جل وعلا - ، بينما الزمخشري (ت 538هـ) يفسرها بقوله: «في الآية تقدير محذوف، كأنه قيل: وحرام على قرية أهلكتها ذلك»⁽⁷⁷⁾، فالخبر هنا محذوف في رأي: الزمخشري، وقدره ب "ذاك"، والمقصود بالعبارة هاته هو: «المذكور في الآية المتقدمة من العمل الصالح والسعي المشكور غير المكفور»⁽⁷⁸⁾.
إلا أن ابن الأنباري يعرب الآية مباشرة بقوله: «و يكون حرام مبتدأ، و خبره مقدر وتقديره: وحرام على قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون كائن أو محكوم عليه»⁽⁷⁹⁾. فمن علمائنا من قدر الم (80) المحذوف ب: "ذاك" كالزمخشري، ومنهم من قدره ب: كائن أو محكوم عليه كابن الأنباري.
بقي أن نشير أن الرازي فسّر لفظة "حرام" بقوله: «إن الحرام قد يجيء بمعنى الواجب، ويكون لها معنى آخر وهو: "وحرام عليهم أنهم لا يرجعون"، والتقديم: و حرام على قرية أهلكتها: ذلك، وهو المذكور في الآية المتقدمة من العمل الصالح...»⁽⁸¹⁾، ولا بد من قول: «حرام: ممتنع على أهل القرية أهلكتهاهم بسبب تكذيبهم وكفرهم، أن يرجعوا إلى الدنيا مرة ثانية»⁽⁸²⁾.

الهوامش

- 1- السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط وتوثيق: يوسف الصملي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة: 1429هـ/2003م، ص: 118.
- 2 - أحمد عبد المجيد، نهايات الآيات القرآنية بين إعجاز المعنى وروعة الموسيقى، مكتبة الآداب، 42 ميدان الأوبرا، القاهرة، (د.ط)، سنة: 2006م، ص: 17.
- 3 - عبد الفتاح لاشين، علم المعاني في ضوء أساليب القرآن، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: 04، سنة: 1991م، ص: 158.
- 4 - الفاتحة: 05.
- 5- المدثر: 03.
- 6- المائة: 03.
- 7 - أحمد سعد الدين، التقديم والتأخير في القرآن الكريم (مشاركة في منتديات العرب، منتدى العلوم الإسلامية المتخصصة)، بتاريخ: 2005/04/01م، عنوان الموقع: <http://ubo.arabsgate.com>
- 8- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، نشر مصطفى الحلبي، القاهرة، ط: 04، ج: 02، السنة: 1987م، ص: 17.
- 9 - النساء: 153.
- 10- السيوطي، الإتقان، ص: 17.
- 11 - أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، مكتبة الآداب، 42 ميدان الأوبرا، القاهرة، ط: 01، 1418هـ/1998م، ص: 194.
- 12 - السامرائي، التعبير القرآني، دار النشر عمّار، عمان، 1430هـ/2009م، ص: 49.
- 13- الفاتحة: 04 - 05.
- 14- ينظر: الزمخشري، الكشاف، شرحه وضبطه وراجعه: يوسف الحمادي، الناشر: مكتبة مصر، ج: 02، (د.ت)، ص: 19.
- 15 - محمود السيد شيخون، أسرار التقديم و التأخير في لغة القرآن، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، (د.ط)، سنة: 1983م، ص: 113.
- 16- الزمر: 66.
- 17 - البقرة: 172.
- 18 - ينظر: السامرائي، التعبير القرآني، ص: 50.
- 19- أبو جعفر النحاس، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ج: 01، ط: 01، 1408هـ/1988م، ص: 64.
- 20 - أبو جعفر الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، أولا: دار الفكر، بيروت، 1408هـ، ثانيا: تحقيق: أحمد شاکر و محمود شاکر، مكتبة ابن تيمية، ج: 13، ص: 66.
- 21 - ينظر: ابن فارس، الصحاحي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت)، (د.ط)، ص: 412.
- 22 - ينظر: ابن أبي الأصبغ، تحرير التحرير، تحقيق: حفي شرف، نشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بالجمهورية العربية المتحدة، الكتاب الثاني، ص: 186.
- 23- الذاريات: 56.
- 24- الحجر: 27.
- 25- السامرائي، التعبير القرآني: ص: 53.
- 26- ينظر: السامرائي، التعبير القرآني، ص: 53.
- 27- البقرة: 255.
- 28- الزمخشري، الكشاف، ج: 01، ص: 270.
- 29- السيوطي، الإتقان، ج: 02، ص: 15.
- 30- الأنبياء: 33.
- 31- ينظر: السامرائي، التعبير القرآني، ص: 54.

- 32- النور: 44.
- 33- البلدة: 11- 17.
- 34- عرابي أحمد، جدلية الفعل القرائي عند علماء التراث، المقال منشور في مجلة التراث العربي، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد: 93، السنة: 2003-2004م.
- 35- الزمخشري، الكشاف، ص: 596.
- 36- أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، 1970م، ج: 02، ص: 515.
- 37- الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت -لبنان-، (د.ت)، (د.ط)، ج: 08، ص: 407.
- 38- المصدر نفسه، ص: 407.
- 39- المصدر نفسه، ص: 407.
- 40- ينظر: الرازي، التفسير الكبير، ص: 407.
- 41- عرابي أحمد، جدلية الفعل القرائي، مقال منشور بمجلة التراث العربي، العدد: 93.
- 42- مصطفى حميدة، أساليب العطف في القرآن، مكتبة لبنان و الشركة المصرية العالمية للنشر، ط: 01، سنة: 1999م، ص: 178.
- 43- الكلبي، كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981م، ج: 04، ص: 201.
- 44- عرابي أحمد، جدلية الفعل القرائي، مقال منشور بمجلة التراث العربي، العدد: 93.
- 45- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت -لبنان-، ط: 01، ج: 01، ص: 39 (مادة حذف).
- 46- الرازي، الصحاح، دار الحديث، بيروت -لبنان-، ط: 03، 1983م، باب الحاء، ص: 96.
- 47- الجرجاني، دلائل الإعجاز، اعتنى به: علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة، ناشرون، ط: 01، 1426هـ/2005م، ص: 120.
- 48- صالح بن عبد الله بن محمد الششري، المتشابه اللفظي في القرآن الكريم و أسرار البلاغية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، 1421هـ/2001م، جامعة أم القرى، ص: 299.
- 49- محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، مكتبة وهبة، ط: 03، القاهرة، 1980م، ص: 111.
- 50- ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد المنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان-، (د.ت)، (د.ط)، ج: 02، ص: 360.
- 51- ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، ط: 02، 1407هـ، ص: 176-178.
- 52- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة و النشر، رمل، الإسكندرية، (د.ط) ، سنة: 1999م، ص: 116.
- 53- أحمد المحجد محمد خليفة، نهايات الآيات بين إعجاز المعنى و روعة الموسيقى، مكتبة الآداب، 42 ميدان الأوبرا، القاهرة، (د.ط) ، سنة: 2006م، ص: 69.
- 54- ينظر: الزركشي، ال برهان في علوم القرآن، تحقيق: يوسف المرعشلي و جمال الذهبي و إبراهيم الكردي، دار المعرفة، بيروت، ط: 02، 1415هـ، ج: 02، ص: 54.
- 55- صالح بن عبد الله بن محمد الششري، المتشابه اللفظي في القرآن الكريم و أسرار البلاغية، ص: 299.
- 56- آل عمران: 184.
- 57- فاطر: 25.
- 58- صالح بن عبد الله بن محمد الششري، المتشابه اللفظي في القرآن الكريم و أسرار البلاغية، ص: 300 - 301.
- 59- ينظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل، و غرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1416هـ، ص: 40.
- 60- المصدر نفسه، ص: 40.
- 61- عبد العظيم المطعني، خصائص التعبير القرآني و سماته البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: 01، 1403هـ، ج: 02، ص: 18.
- 62- البقرة: 35.
- 63- الأعراف: 19.

- 64- صالح بن عبد الله بن محمد الششري، المتشابه اللفظي في القرآن الكريم و أسراره البلاغية، رسالة دكتوراه، ص: 321.
- 65- الإسكافي، درة التنزيل و غرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، ص: 321.
- 66- المصدر نفسه، ص: 08.
- 67- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر الجديدة، (د.ط) ، 1276هـ، 21 أفرى 1957م،
forum.SH3bwah.maktoob.com
68 يوسف: 82.
- 69- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه و نشره: السيد أحمد صقر، ط: 03، 1401هـ/1981م، ص: 210.
- 70- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، راجعه و علّق عليه: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: 01، 1427هـ/2006م،
ص: 319.
- 71- الزمخشري، الكشاف، ص: 489.
- 72- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتاب اللبناني، تعليق: محمد عبد المنعم الخفاجي، ج: 01، ط: 01،
1368هـ/1949م، ص: 454.
- 73- الأنبياء: 95.
- 74- الإضممار في الاصطلاح هو: أن يخفي المتكلم في نفسه معنى ويريد من المخاطب أن يفهم (ابن القيم الجوزية، الصواعق
المرسلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل، دار العاصمة، الرياض،: ط: 01، 1408هـ، ج: 02، ص: 714).
- 75- الشوكاني، فتح القدير، تحقيق: عبد الرحمان عميرة، دار الوفاء، ط: 02، 1418هـ، ج: 03، ص: 582.
- 76- أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط: 01، 1417هـ، ج: 03، ص: 79.
- 77- الزمخشري، الكشاف، ج: 03، ص: 205.
- 78- المصدر نفسه، ص: 205.
- 79- أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج: 02، ص: 165.
- 80
- 81- الرازي، التفسير الكبير، ج: 06، ص: 133-134.
- 82- أبو زكريا الأنصاري، فتح الرحمن بكشف ما يلبس في القرآن، حققه وعلّق عليه: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم،
بيروت، 1403هـ/1983م، (د.ط)، ص: 378-379 (هامش).